

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الرابع ٢٠٢٤	٠.٢%
٢٠٢٤	٢٨.٧%
٢٠٢٣	٥٨.٧%
٢٠٢٢	٢٧.٦%
منذ 5 سنوات	١٨٢.٠%
منذ التأسيس	٤٨٢.٩%

التقرير الربع سنوي
الربع الرابع ٢٠٢٤

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أئوزن الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقا للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة اسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصري من كل اسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق اسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ٢٠٠٤
سعر الوثيقة ج.م	٣١٣.٢١ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٨٥.٧٥ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGFISL
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٧٠

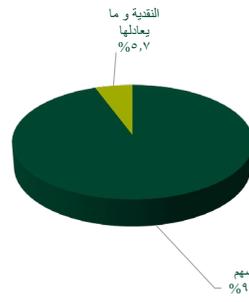
مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الإسلامي المصري	
تليفون	١٩٨٥١
فاكس	+٢٠٢-٣٣٧٦٦٦٢٨١
العنوان الإلكتروني	http://www.faisalbank.com.eg

توزيع الأصول



تحليل السوق

السوق الأمريكي

أرقت السوق الأمريكية بـ ٢٣.٣% خلال ٢٠٢٤ محققا ارتفاعا للعام الثاني على التوالي ومحققا عائد إجمالي مقدر بـ ٦٤.٤% من قاع السوق الذي تحقق في أكتوبر ٢٠٢٢. ورغم الارتفاع إلا أن السوق بدأ في التراجع خلال نهاية ٢٠٢٤ فبعد أن وصل مؤشر S&P500 إلى أعلى قمة تاريخية عند ٦,٠٩٠ نقطة انخفض السوق بـ ٣.٤% ليبلغ العام عند ٥,٨٨٢ نقطة. تعتقد أن ارتفاع السوق يعود إلى صلاية أداء الاقتصاد الأمريكي الذي استطاع أن ينمو رغم قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة بـ ٥.٢٥% خلال الفترة من مارس ٢٠٢٢ إلى يوليو ٢٠٢٣. لهذا من التضحك. هذا ونجحت سياسة البنك الفيدرالي حيث خفض معدل التضخم من ٩.١% في يونيو ٢٠٢٢ إلى ٣.٠% في المتوسط خلال ٢٠٢٤ ورغم ذلك لم يدخل الاقتصاد في مرحلة ركود. وقد أدى الانخفاض في التضخم البنك الفيدرالي إلى خفض أسعار الفائدة بـ ١٠٠ نقطة أساس سياسة توسعية من أجل تحفيز الاقتصاد على مواصلة النمو مع ملاحظة نسب التضخم.

وبناء عليه النظرة المستقبلية لـ ٢٠٢٥ عقب انتخاب الرئيس ترامب تظل غير واضحة حيث ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى في ظل مخاوف المستثمرين من تفكك الحرب التجارية بين أمريكا والصين بالإضافة إلى التوتر السياسي العالمي في روسيا والشرق الأوسط. من الجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية الجديدة أعطت إشارات متضاربة عن التضخم. فمن جانب تترى الإدارة في فرض جمارك جديدة مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع بالإضافة إلى تطبيق سياسة غير مرحبة بالمهاجرين مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعاملة وقد يزيد من نسب التضخم. ولكن على الجانب الأخر تترى الإدارة زيادة إنتاج الولايات المتحدة من المنتجات البترولية من أجل خفض أسعار الطاقة ودفع الاقتصاد للنمو من خلا زيادة الإنتاجية وهما عاملان قد يخفضوا نسب التضخم.

وبناء عليه يتوقع المستثمرون إبقاء بنك الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة عند المستويات الحالية خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ في ظل عدم وضوح الرؤية بخصوص تأثير سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة على الاقتصاد الأمريكي وبناء على نتائج هذه السياسات قد يخفض البنك الفيدرالي الفائدة بـ ١٠٠.٠% إضافية خلال ما يقف من ٢٠٢٥ أو يقوم بتثبيت أسعار الفائدة إذا ما ظل مستوى التضخم عند ٣% وهو أعلى من الهدف المعلن من قبل البنك الفيدرالي بالسمي لهبوط مستوى التضخم إلى ٢%.

الأسواق الناشئة

أرقت مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بـ ٥.١% بالدولار الأمريكي خلال ٢٠٢٤. وكانت الأسواق الناشئة بادئة العام بصورة أقوى حيث ارتفع المؤشر بـ ١٦.٠% خلال العشر شهور الأولى من العام إلا أن مع اقتراب الانتخابات الأمريكية ونجاح الرئيس ترامب تخوف المستثمرين من تفكك الحرب التجارية بين أمريكا والصين وحدثت موجة من البيع أدت إلى انخفاض مؤشر الأسواق الناشئة بـ ٩.٥% خلال الشهرين الأخيرين من العام مرتفعة بـ ٥.١% فقط.

تعتقد أن أداء السوق الناشئة في ٢٠٢٥ سيستند على حدة الحرب التجارية بين أمريكا والصين وان سيحدث صدام قوي بين الطرفين مما يهتبه الأمر بتفاوض للوصول إلى صيغة مقبولة. والعمل الآخر الذي سيؤثر على أداء الأسواق الناشئة سيكون استحداثات الحكومة الأمريكية لسخ حزم تحفيزية من أجل زيادة نمو نسب الاقتصاد في ظل ضعف الاستهلاك المحلي.

من الجدير بالذكر أن مؤشر EM MSCI يتداول على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر بـ ١١.٨ مرة وهو ما يعد أقل بـ ٢.٢% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ١٥.٢ مرة. وبناء عليه لا نتوقع انخفاض كبير في الأسواق الناشئة خلال ٢٠٢٥. ولكن لكي يحقق السوق نسب ارتفاع متواصلة يجب حل مشاكل الحرب التجارية بين أمريكا والصين حتى يتوقف الدولار الأمريكي عن الارتفاع مقابل العملات الأخرى ويستطيع البنك الفيدرالي معاودة سياسته التوسعية.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري بـ ٢.٩ مرة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ وحتى مارس ٢٠٢٤ مدفوعا بضعف قيمة الجنيه المصري وقيام المستثمرين المحليين بالبحث عن بدائل للحفاظ على قيمة مدخراتهم. واصل السوق ارتفاعه بـ ١٧.٥% منذ نهاية مارس إلى نهاية سبتمبر ٢٠٢٤ مدفوعا بقيام المستثمرين بنقل استثماراتهم للشركات التي تضررت من انخفاض قيمة الجنيه، ولكن أسعارها أصبحت جذابة عقب استقرار أسعار الصرف خاصة في قطاعي الصحة والأغذية والمشروبات. بالإضافة إلى ذلك تم دعم السوق من خلال موجة من الاستحوذات على بعض الشركات ذات الملاءة المالية القوية والتي أصبحت تتداول على تقييمات منخفضة في ظل ضعف قيمة الجنيه.

انخفض السوق المصري في الربع الأخير من ٢٠٢٤ بـ ٥.٨% متماشيا مع الانخفاض العام في الأسواق الناشئة في ظل تخوف المستثمرين من تفكك الحرب التجارية بين أمريكا والصين وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول الناشئة.

من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت بـ ٥٠.٥% خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٤ في حين ارتفع السوق بـ ١٩.٥% فقط وهو ما يعني أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من بداية العام. يتداول السوق المصري على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر بـ ٦.٥ مرة وهو أقل بـ ٣.٠% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ٩.٣ مرة التاريخي. وبناء عليه نتوقع أن السوق يفتقد الحافز القوي لمواصلة الارتفاع في ظل تواجد معظم سيولة المستثمرين المحليين في السوق وانخفاض نسبة تواجد المستثمرين الأجانب إلى ٧% من التداول مقارنة بـ ١٥% قبل بداية أزمة العملة في ٢٠٢٢.

تعتقد أن فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن الأرباح التشغيلية تنمو بشكل أسرع بكثير من أرباح الشركات إلا أننا نستعد ارتفاع السوق بصورة ملحوظة في ظل غياب حافز جديد يرفع من السيولة المتوجهة للسوق. وختاما نعتقد أن التقييمات المنخفضة للعديد من الشركات ستبني من فرص الاستحوذ كحافظ رئيسي خلال العام مع الوضع في الاعتبار أن هذه الاستحوذات لها تأثير إيجابي على المدى القصير لكن تأثيرها سلبي على المدى الطويل في ظل خروج شركات ذات ملاءة مالية قوية من السوق وهو ما ينتج عنه ضعف في عمق وتوسع السوق.